

السعودية لـإعادة التمويل العقاري" تطلق أول عملية إصدار أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية

المصدر: واس

تاريخ النشر: 24 أغسطس 2025

أطلقت الشركة السعودية لـإعادة التمويل العقاري (SRC) - إحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة - أول عملية أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية Residential Mortgage-Backed Securities - RMBS ضمن برنامج التوريق المحلي لتعزيز سوق التمويل العقاري.

ويأتي هذا الإصدار ضمن جهود الشركة لتطوير أسواق المال وتعزيز السيولة في قطاع التمويل العقاري، من خلال إيجاد فئة جديدة من الأصول لأول مرة في السوق السعودية؛ للإسهام في تعميق أسواق المال وتتوسيع الأدوات الاستثمارية عبر توريق التمويلات العقارية السكنية.

ويتيح التوريق - الذي تنبئ عنه أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية - للمستثمرين فرصة نوعية لل الاستثمار في أصول ذات جودة اجتماعية عالية ومدة استحقاق متوسطة، إذ جرى تنفيذ هذه العملية ضمن إطار تنظيمية وضوابط محكمة، مما يعكس نجاح البيئة الاستثمارية في المملكة، ويعزز ثقة المستثمرين في أسواق المال المحلية، ويدعم استقرار القطاع المالي على المدى الطويل.

وأكّد معالي وزير البلديات والإسكان رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية لـإعادة التمويل العقاري الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقيل، أن إطلاق أول عملية إصدار أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية في السوق السعودية يعد خطوة إستراتيجية نحو تطوير سوق التمويل العقاري في المملكة وتعزيز جاذبيته للاستثمارات المحلية والأجنبية. وأشار الحقيل، أن هذه الخطوة تُسهم في توفير أدوات تمويلية مبتكرة توافق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في رفع نسبة تملك المساكن، وتمكين مزيد من الأسر السعودية من الحصول على مسكن ملائم، بما يعزز استدامة النمو الاقتصادي وجودة الحياة.

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي للشركة التنفيذي مجيد بن فهد العبدالجبار، أن إطلاق أول عملية إصدار أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية يُمثل قفزة نوعية في مسيرة تطوير السوق الثانوية للتمويل العقاري في المملكة، مبيناً أن هذا الإنجاز تحقق بفضل التعاون الوثيق مع الشركاء الإستراتيجيين، وهم: (البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، وبرامج تطوير القطاع المالي والإسكان، وصندوق الاستثمار العام). ونوه العبدالجبار أن هذه العملية تُسهم في تعزيز السيولة في سوق التمويل العقاري وتوسيع قاعدة المستثمرين وتمكين الجهات التمويلية من إدارة رأس المال والمخاطر بكفاءة أكبر، كما تُسهم في تعميق أسواق المال وتتوسيع الاقتصاد الوطني، حيث تُعد خطوة أولى في جذب المستثمرين المحليين والدوليين.

ويعكس هذا الإطلاق المكانة البارزة للشركة لتطوير سوق التمويل العقاري الثانوي، ويفيد ثقة المستثمرين في البيئة التنظيمية السعودية واستعدادها لاحتضان أدوات مالية متقدمة توافق تطورات الأسواق المالية.

يُذكر أن الشركة السعودية لـإعادة التمويل العقاري تأسست عام 2017 بهدف تطوير سوق التمويل العقاري بالملكة، وذلك بعد حصولها على ترخيص من البنك المركزي السعودي، حيث تعمل على تحقيق مستهدفات برنامج الإسكان - أحد برامج رؤية المملكة 2030 - لرفع معدل تملك المنازل بين المواطنين السعوديين، وذلك من خلال توفير السيولة

للممَّوَلين العقاريين، وإتاحة خيارات تمويلية ميسّرة للأسر السعودية.